

الحشهد السياسي

لا رواتب لموظفي القطاع العام!

لم يعد الهاجس الأمني وحده هو ما يلقي بثقله على لبنان. لبنان مُقبل على أزمة جديدة تتعلق بغياب التغطية القانونية لصرف رواتب موظفي القطاع العام نهاية الشهر الحالي. وزير المال علي حسن خليل حذر مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة

هل سجد
مجلس الوزراء
مخرجاً أم سيلجأ
الموظفون إلى
الشارع؟ (مروان
طحطح)



الغربية وعدد من الدول العربية عن أن الفراغ الرئاسي خطير جداً، وأنه يجب على القوى السياسية في لبنان العمل على انتخاب رئيس للجمهورية، علمت «الأخبار» أن «رئيس مجلس النواب

إصدار قانون موازنة عامة».

اتفاق على التمديد

على صعيد آخر، وفي ظل الكلام الكثير الذي يخرج على لسان ممثلي الدول

الرواتب بسلفة مخالفة للقانون، فإن ذلك سيفتح الباب أمام جميع الوزراء للمطالبة بسلف غير قانونية لإنفاقها على شؤون شتى في وزاراتهم»، وأكد أن «الحل الأمثل لكل هذه الأزمة هو في

عامة في المناطق». وجدير بالذكر أن غالبية الوزراء في حكومة الرئيس تمام سلام رأبهم مخالف لرأي الوزير خليل فهم يرون أن «النفقات الجارية ليست بحاجة إلى نص قانوني لصرفها»، لكن «وزير المال يُصرّ على أنها تحتاج إلى نص قانوني لصرفها». وفي الجلستين الأخيرتين للحكومة، قدّم الأمين العام لمجلس الوزراء سهيل البوجي مطالعة قانونية يقول إنها تستند إلى قانون المحاسبة العمومية، ليخلص إلى أنه «يجوز صرف رواتب الموظفين من دون إقرار قانون خاص»، لكن الوزير خليل الذي ما زال يُدقق قانونياً في ما يطرح عليه، يؤكد حتى الآن أنه «ما زال مقتنعاً برأيه»، مع علمه بأن «هذا الرأي غير شعبي إطلاقاً». وقال على طاولة مجلس الوزراء: «أنا لن أوقع هكذا مخالفة، وإذا أصررتم على ذلك فاستعينوا بوزير غيري». وعلمت «الأخبار» أنه في الجلسات الأخيرة للحكومة «حصل همس بين بعض الوزراء، تحديداً وزراء تيار المستقبل والتيار الوطني الحر، بأن الوزير علي حسن خليل يحاول من خلال قراره هذا «استدراج القوى السياسية ودفعها للنزول إلى مجلس النواب، بهدف عودة المجلس إلى ممارسة دوره التشريعي رغماً عن المعارضين»، فردّ خليل على زملائه بالقول «لا تربطوا الأمور بعضها ببعض، وأنا مش فارقة معي، المهم أنني لا أريد أن أسجل على نفسي مخالفة قانونية، وخصوصاً أن القوانين تجعلني مسؤولاً بشكل شخصي عن كل إنفاق من دون تغطية قانونية». وأكد خليل أنه «في حال صرفت أموال

إلى جانب الهاجس الأمني الذي يُلقى بثقله على لبنان، ويطغى على ما عداه من ملفات في مقدمتها أزمات الناخبين السوريين والكهرباء والماء، يُقبل لبنان على أزمة جديدة، هي عدم القدرة على دفع رواتب موظفي القطاع العام، إذ علمت «الأخبار» أن وزير المال علي حسن خليل أبلغ مجلس الوزراء أنه في نهاية شهر تموز الحالي لن يدفع رواتب موظفي القطاع العام ولا المياومين والمتقاعدين. والسبب هو عدم وجود تغطية قانونية لصرف الأموال التي أكد خليل أنها «متوافرة، لكن لا يوجد نص قانوني يجيز صرفها في ظل عدم إقرار مجلس النواب لقانون موازنة عامة منذ سنة 2005». وقال خليل إن «القاعدة الاثني عشرية، والقانون الذي صدر في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي منذ سنتين والذي شرع للحكومة صرف حوالي 8900 مليار تُضاف إلى ما هو مسموح بإنفاقه بموجب موازنة عام 2005، ليسا كافيين لتغطية الإنفاق العام». وأشار إلى أن «إقرار سلفة للوزارات في مجلس الوزراء هو أمر مخالف للقانون، وأن الحل الوحيد لقوننة هذا الإنفاق هو في إصدار قانون خاص في مجلس النواب أو إقرار موازنة عامة». وأكد وزير المال أنه «يرفض إقرار أي سلفة في مجلس الوزراء بغض النظر عن الوزير الذي يطلبها». ولفت على سبيل المثال إلى أنه «رفض طلب زميله في كتلة التنمية والتحرير، وزير الأشغال غازي زعيتر، الحصول على سلفة بنحو 130 مليار ليرة لاستكمال مبلغ جرى إقراره في حكومة ميقاتي، للقيام بتنفيذ أشغال

لقاء عون. البون: لا انتخابات نيابية



بعد انقطاع دام أكثر من 9 سنوات، زار النائب السابق منصور البون أمس رئيس كتلة التغيير والإصلاح النائب ميشال عون في الرابية، برفقة المحامي جوزف أبو شرف. وهندس الزيارة صديقا البون، أبو شرف والنائب الآن عون. فقد التقى الثلاثة أول الأسبوع الماضي، وتناول الحديث موضوع زيارة البون لعون. أخبر أبو شرف البون أنه حدد له موعداً يوم الجمعة (أمس)، عارضاً على البون مرافقته، فما كان من الأخير إلا الموافقة، وهو الذي خاض ضد عون معركة الانتخابات النيابية عامي 2005 و2009 في كسروان، قائداً لللائحة التي تبنتها ودعمتها

يستطيعون حسب القانون الحالي انتخاب جميع نوابهم». لم يدخل المجتمعون في «زوارب السياسة الكسروانية، التي تجمعهم، بل تركّز الكلام حول مبادرة عون بأن يتم انتخاب الرئيس من الشعب على دورتين، ووضع المسيحيين بشكل عام في المنطقة».

(الأخبار)